حركة إحياء التراث بعد توحيد الجزيرة

كتب الجغرافية

"٧"

● د. أحمد بن محمد الضبيب ●

لقد كانت محاولة ابن بليهد متسمة – كما قلنا – بالريادة التي طرقت سبيلاً وعراً يكتنفه الكثير من المصاعب غير أن هذا الطريق ما لبث أن تمهدت فيمابعد على يد عالم قضى عمره مُنقّباً وباحثاً في جغرافية الجزيرة العربية هو حمد الجاسر الذي وضع بين أيدينا جملة من النصوص الجغرافية بعضها أصدره مستقلاً في كتب، وبعضها نشره مسلسلاً في مجلة «العرب».ولعل من أهم هذه النصوص ثلاثة كتب تراثية أولها : كتاب «بلاد العرب»، للحسن بن عبدالله الأصفهاني (ت حوالي ٣١٠هـ) وقد كان الدكتور صالح العلي يعمل في تحقيق هذا الكتاب فلما علم بعزم

الجاسر على نشره بعث إليه بمسوداته، فأثبت له الجاسر في الكتاب مقدمة تتعلق بنسبة الكتاب إلى الأصمعي وإلى نهج التأليف فيه ولم يضع التعليقات لأنها كانت، كما يقول، تتفق مع ما عمله. إلى جانب أنه أراد أن يكون مسؤولاً وحده عن هوامش الكتاب.

نشر النص على النُسخ الخطية الآتية :

١ ـــ نسخة أبي البركات نعمان خير الدين بن أبي الثناء محمود شهاب الدين الألوسي نُسخت بخطه سنة ١٢٩٩هـ وهي من مقتنيات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد.
٢ ـــ نسخة السيد محمود شكري الألوسي، تاريخ نسخها ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٩هـ بخطه وهي من محتويات مكتبة عباس العزاوي.
٣ ـــ نسخة السيد حسن الأنكرلي، تاريخ نسخها ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥هـ وهي من مقتنيات مكتبة الأوقاف العامة في بغداد. ولم تُستخدم في المقابلة.
٤ ـــ نسخة نجدية من كتب الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى (ت ١٣٤٣هـ) انتهى نسخها في ١٠ شعبان سنة ١٣٠٣هـ.
٥ ـــ نسخة سليمان الدخيل، وتاريخ نسخها سنة ١٣٣٦هـ.

ولقد كان اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه من المشكلات التي صادفت تحقيق الكتاب.

أما من حيث الاسم فإن النسخ الخطية، كما يذكر حمد الجاسر، تصمت عنه أو تضطرب فيه. «فنسخة السيد نعمان لم تذكر له اسماً، ونسخة السيد محمود تضعه هكذا: رسالة في بيان أماكن الحجاز ومياهها وغير ذلك للغدة الأصفهاني .. ونسخة الأنكرلي لا تذكر له اسماً، أما النسخة النجدية فقد ذكر في طرتها بخط ناسخها : (أسماء الجبال والمياه والمعادن التي في بلاد نجد وغيرها من جزيرة العرب) وفي نسخة مكتبة الآثار (المتحف العراقي) وضع الاسم (بلاد العرب) ويظهر أن واضعه هو السيد سليمان الدخيل وبهذا سمَّاه الدكتور محمد أسعد طلس في الكشاف عن مخطوطات مكتبة الأوقاف»(١).

ويرى الدكتور صالح العلي أن اسمه «جزيرة العرب للأصمعي» كما جاء في بحثه المنشور في مقدمة الكتاب(٢).

أما حمد الجاسر فيميل إلى أن الكتاب جزء من كتاب «النوادر» للغدة الأصفهاني

ذلك أن المتقدمين لم يذكروا في مؤلفات لغدة كتاباً باسم هذا الكتاب أو في موضوعه.

أما عن مؤلف الكتاب فقد رأى رشدي الصالح ملحس أنه الأصمعي(٣) وكذلك رأى صالح العلي، معتمداً على أن كافة النصوص التي نقلها ياقوت عن كتاب «جزيرة العرب» للأصعمي موجودة في مخطوطة العالم العراقي نعمان بن شهاب الدين الألوسي، التي نسبت في أولها إلى «لغدة الأصفهاني»، كما يؤيد اعتقاده : «إن مادة المخطوط منظمة على أساس العشائرِ ومواطنها وهي تطابق إشارات ياقوت إلاّ أن كتاب الأصمعي مرتب تبعاً للعشائر وِذكْر مالها من مياه وأماكن»(٤) ويلاحظ صالح العلي أن كتاب ياقوت قد تضمن نصوصاً منسوبة إلى الأصمعي ولكنها لم ترد في الكتاب ولكنه يرى أن «عدم وجود هذه النصوص في مخطوطتنا لا يصح أن يتخذ دليلاً على أن الكتاب ليس للأصمعي، فإن هذه النصوص قليلة إذا قورنت بالنصوص التي نقلها ياقوت عن الأصمعي وهي في صلب المخطوطة»(٥).

أما حمد الجاسر فيرى أن الكتاب صحيح النسبة إلى «لغدة» معتمداً على أن لغدة «عالم من أجِلّة علماء اللغة والأدب في القرن الثالث الهجري»، وليس أعرابياً كما جاء في بحث صالح العلي(٥)، ويدرس الكتاب دراسة داخلية نقدية يخرج منها بالآتي :

١ ـــ الكتاب يحتوي على نصوص منسوبة إلى رواة متأخرين عن عهد الأصعمي، ومنها ماليس له ذكر في معجم ياقوت، وهي من الكثرة بحيث تحمل على القول «بأنه لو كان في كتاب جزيرة العرب للأصعمي لما فات ياقوت ذكره»(٦)، ففي الكتاب نقول عن ابن الأعرابي «وهو من معاصري الأصمعي وجرى بينهما ما يجري بين المتعاصرين من خلاف. ولذا فمن المستبعد أن ينقل عنه الأصمعي إذ هو أعلم منه»(٧) وفيه نقول عن عمارة بن عقيل وهو متأخر عن الأصمعي فقد أدرك أيام الواثق الذي ولي الخلافة فيما بين ٢٢٧هـ و ٢٣٢هـ والذين يروون عنه هم تلاميذ الأصمعي. وفي الكتاب شعر لناهض بن ثومة الكلابي وهو متأخر عن زمن الأصمعي. فقد روى عنه الرياشي (ت ٢٥٧هـ) وهو من تلاميذ الأصمعي.

٢ ـــ في الكتاب هجاء لباهلة التي ينتسب إليها الأصمعي وليس من المعقول أن يورد الأصمعي رجزاً في هجاء قبيلته.

٣ ــ كثير من المواضع وردت في الكتاب ولا نجد لها ذكراً لدى ياقوت.

٤ ــ إن نسبة ياقوت لكثير من النصوص إلى الأصمعي في معجم البلدان قائمة على أن كتاب الأصمعي عن «جزيرة العرب» أو «مياه العرب» وصل إليه برواية ابن دريد عن عبدالرحمن بن أحمد الأصمعي عن عمه الأصمعي. ومع ذلك فعند الرجوع إلى ابن دريد لا نجد في «الجمهرة» كثيراً من أسماء المواضع التي هي على درجة من الغرابة تستدعي ذكرها في كُتب اللغة، وفيه أسماء أعلام غريبة تدخل في نطاق كتاب «الاشتقاق» ولكن ابن دريد لم يذكرها فيه فكيف يكون هذا وقد روى الكتاب وعرفه ؟.

٥ ــ هناك نصوص كثيرة من نصوص هذا الكتاب في كتاب «الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار» لأبي الفتح نصر بن عبدالرحمن الأسكندري الذي توجد نسخته المخطوطة في المتحف البريطاني، وقد نقل عن الأصمعي في مواضع من كتابه ولكنه لم ينسب مافي هذا الكتاب إلى الأصمعي.

٦ ــ أن الزمخشري نقل في كتابه «الجبال والأمكنة والمياه» معلومات كثيرة عن هذا الكتاب ولم ينسب شيئاً منها إلى الأصمعي مع نسبته أقوالاً غيرها له.

ويخلص حمد الجاسر إلى أن المعلومات التي تضمنها الكتاب قد أثرت عن رواة من الأعراب معاصرين للأصمعي وممن جاءوا بعدهم، ومنهم من روى عنه الأصمعي وقد يكون في بعض كتبه من معلوماتهم ماهو في هذا الكتاب فجاء عالم متأخر عن عصر الأصمعي وجمع تلك المعلومات وأضاف إليها، وقد يكون هو لغدة «على أساس أن النُسخ التي بين يدينا تنص على ذلك نصاً لا يمكننا تجاوزه مالم نجد دليلاً قوياً يحملنا على التجاوز»(٨).

غير أن المعضلة الأخيرة التي تنتاب نسبة الكتاب إلى مؤلفه هو أن مؤلفات «لغدة» التي ذكرها مترجموه لا تدل على أن له كتاباً من هذا النوع أو في هذا الموضوع.

وهذا ماجعل حمد الجاسر يرى أن الكتاب جزء من كتاب أكبر منه هو «النوادر» المنسوب للغدة الأصفهاني. هذا مع احترازه بأن المتقدمين كثيراً ما يفوتهم ذكر جميع مؤلفات من يترجمونه(٩).

لقد مر بنا أن رشدي الصالح ملحس كان ينوي إخراج الكتاب وأنه قد أعدَّه للنشر. ولكن نسخته ضاعت بعد وفاته، وبعد ذلك فكَّر صالح العلي في نشر الكتاب وأعدَّ العدة لنشره ثم لما علم بعزم حمد الجاسر على نشره أرسل إليه بمسوداته «وكانت تشمل نسخة مخطوطة الألوسي ومطابقة نصوصها مع ما نقله ياقوت عنها، ومجموعة من النصوص التي أوردها ياقوت نقلاً عن الأصمعي وهي غير موجودة في المخطوطة. هذا بالإضافة إلى إعداد بعض الفهارس، ودراسة محتوى الكتاب ومقارنتها بالدراسات القديمة عن جزيرة العرب»، وقد قام حمد الجاسر بنشر الدراسة التي كتبها صالح العلي، أما مقارنته محتوى المخطوط مع ما نقله ياقوت فلم يضمنه الكتاب معللاً ذلك بأنه مع أنه يطابق كثيراً ما عمله إلا أنه رأى أن يبقى على ما وضعه في الهوامش لأنها أوسع وأشمل ولكي يكون وحده المتحمل لمسؤوليتها، وقد أوضح أن اعترافه بالجهد الذي بذله صالح العلي جعله يضع اسمه على الغلاف مشاركاً في تحقيق الكتاب. ولكن الغلاف أيضاً يشير إلى أن المجمع العلمي العراقي قد ساعد على طباعة الكتاب، فهل كان تدعيمه من المجمع بسبب اشتغال صالح العلي به ؟.

لقد بيَّن حمد الجاسر أنه قابل النسخ ماعدا نسخة الأنكرلي، فوجد الاختلافات يسيره قد تكون من أثر الناسخ، كما قابل أسماء المواضع على ماورد منها في كتاب الأسكندري ما استطاع ذلك، لأن مقابلة أسماء كتاب لغدة بما بكتاب الأسكندري المخطوط «تستلزم جهداً كبيراً إذ أنه يذكر الاسم بعيداً عن مظان ذكره فيحتاج المرء إلى قراءة الكتاب جميعه»(١٠).

كما قابله على ماجاء في كتاب الزمخشري «الأمكنة والجبال والمياه» فعثر على كثير منها وفاته الكثير بسبب الاضطراب في ترتيب كتاب الزمخشري.

ورجع إلى كتاب «معجم البلدان» فقابل جميع ماورد فيه من نصوص على الكتاب وميَّز بين ما نسبه ياقوت إلى الأصمعي مما ذكره ياقوت غير منسوب إليه. كما رجع إلى كتب أخرى وضع بها ثبتاً في نهاية الكتاب.

وأردف الكتاب بعشرة فهارس شملت : مباحث الكتاب العامة وأسماء المواضع،

والمعادن، والجماعات، والشعراء، والأبيات الشعرية، والنبات، والأيام المذكورة في الكتاب، والكلمات اللغوية إلى جانب أسماء المراجع (الكتب الواردة في الحواشي) واستدراكات.

لقد حظي الكتاب «بلاد العرب» الذي أخرجه الجاسر بجملة من التعليقات والنقد مما يدل على أن البيئة العلمية استقبلته استقبالاً حسناً. فقد كتب حسين سرحان في مجلة العرب مقالاً متوسطاً علَّق فيه على بعض المواضع المذكورة في الكتاب من واقع رحلاته في الجزيرة، ومن واقع معرفته بالشعر النبطي(١١).

ويشبه ما كتبه حسين سرحان مقال حمد بن محمد العبيدي بعنوان : «إيضاح وتعليق على كتاب بلاد العرب»(١٢). فقد كتب تعليقاً على مواضع مذكورة في الكتاب بيَّن أماكن وجودها وما جاورها من أعلام. حسب معرفته بذلك.

وكتب عبدالله بن محمد بن خميس مقالاً في مجلة «العرب» نَقَدَ فيه الكتاب(١٣)، وذهب إلى الانتصار إلى الرأي القائل بنسبة الكتاب إلى الأصمعي معتمداً على حاسته الخاصة لا البحث بقوله : «ولست بهذه العجالة في مجال تكوين رأي، مبني على البحث والتحقيق، أرجِّح فيه قولاً على آخر .. ولكنني بالملكة والذوق أرى أن مؤلف هذا الكتاب هو عربي قح، تقلَّب في البادية وأشربت لغتها بلحمه ودمه، وصدر في تعابيره وأوصافه عن طبع أصيل الخ(١٤) ..» ثم أورد مجموعة من الألفاظ «لا تصدر إلا عن عربية متمكنة أصيلة(١٥)» ومع ذلك فقد وجد الكتاب مع تمكنه من اللغة فإنه «ليس بالمنزلة التي تتواءم وعلمه من حيث الدقة في تحديد الوصف، ومن حيث نظامه في البحث(١٦)».

ثم تكلم على ماجاء في بعض حواشي الكتاب أو صلبه، فخطأ بعض هذه الحواشي ورأى تعديل بعضها. وأشار إلى مواضع مازالت موجودة إلى الآن وحدد مواقعها.

وقد علَّق حمد الجاسر على ما كتبه ابن خميس(١٧)، فوافقه في بعض ما قال، وذكر مصدره في بعض الآراء وذيَّل تعليقه بضرورة تعاون العارفين والمحققين في تصحيح ما فيه من معلومات.

ونشرت العرب أيضاً في الجزء نفسه مقالاً كتبه عبدالعزيز جادو في مجلة الأديب

البيروتية (سبتمبر سنة ١٩٦٨م) وهو في معظمه تقريظ للمحققين وإشادة بالكتاب، وأنهى التعليق بتصحيح بعض الأخطاء في كتابة بعض الأسماء بالانجليزية.

والكتاب الثاني الذي نشره حمد الجاسر من كتب الجغرافية، الكتاب المنسوب لأبي إسحاق إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥هـ) وعنوانه : «المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة» على نسخة وحيدة في المكتبة الرضوية بمدينة مشهد في إيران رقمها ٥٧٥١ كتبت في أوائل القرن السادس الهجري تقريباً.

وهذا الكتاب أيضاً لم تثبت نسبته إلى مؤلفه ولكن المحقق يستنتج ذلك استنتاجاً من نص مطوّل في تحديد جزيرة العرب نقله البكري في كتابه «معجم ما استعجم» وهو أبو عبيدالله عمرو بن بشر السكوني. كما نقل البكري نصوصاً منه لم ينسبها إلى أحد. ونسبت بعض النقول إلى سكوني آخر عند ياقوت كما نسبت عند السمهودي مؤرخ المدينة في كتاب «وفاء الوفا» وهو أبو عبدالله محمد بن أحمد الأسدي من رجال القرن الثالث الهجري.

ويضيف المحقق إلى ذلك مما يؤيد رأيه في نسبة الكتاب إلى الحربي مايأتي :

١ ــ أن الزمن الذي أُلّف فيه الكتاب هو زمن الحربي كما يتضح من الرواة الكثيرين الذين ترجم لهم فيما تقدم.

٢ ــ كثيرون من هؤلاء الرواة هم مشايخ الحربي نفسه.

٣ ــ أن المنسك الموجود يدل دلالة تكاد تكون قاطعة على أنه من تأليف الحربي أو عالم من علماء الحديث. وقد ألف الحربي «المناسك» وهو من أشهر كتبه.

٤ ــ أن أسلوب الكتاب هو أسلوب الحربي في «غريب الحديث» وخاصة عند الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم إذ يكتفي بجملة صلى الله عليه وسلم أو استعمال صيغة «زعم» لما لا يرتضيه من الأخبار(١٨).

كما أشار المحقق إلى أن على حسين محفوظ قد حاول نسبة الكتاب إلى «ابن الكوفي». كما نسبه محمد حسن آل ياسين إلى «الأسدي». متأثراً بقول السمهودي، ولكن الجاسر يرى «أن الكتاب بعيد البعد كله عن أن يكون لابن الكوفي في الزمن وفي الأسلوب» أما عن الأسدي «فالسمهودي ليس حجة، وليس مانقله من نصوص تتفق مع ما في الكتاب

كافياً لكي ينسب إلى هذا الرجل المجهول أو المتأخر الزمن(١٩)».

لقد سبق أن كتب المحقق عن الكتاب بالتفصيل في مجلة العرب(٢٠) وفي تلك السلسلة من المقالات بحث موضوع نسبة الكتاب إلى مؤلفه بقدر أوفى من كتابته في مقدمة الكتاب المحقق، ففي الكتاب يذكر المحقق أسماء الرواة والمؤلفين بحسب ألقابهم «الأسدي»، «السكوني»، «ابن الكوفي»، «السمهودي» وغير ذلك بينما نجده في بحثه المنشور في المجلة يذكر أسماءهم كاملة فيعطي الباحث المتطلع إلى الزيادة تفصيلات يحتاجها في بحثه.

وإذا تركنا الخلاف بين ما يراه المحقق من نسبة الكتاب إلى أبي إسحاق الحربي وما يراه غيره من الباحثين. نجد أن المحقق قد صدَّر الكتاب بمقدمة تكاد تكون كتاباً قائماً بذاته (ص ص ٩ – ٢٥٦) تحدَّث فيها عن منشأ الحربي ومشائخه وآرائه في بعض العلماء والمحدثين والإخباريين، وظُرف الحربي، ومشائخه من الإخباريين والأدباء، ومشاهد في الرواية، وموقعه بين علماء اللغة ومشايخه في اللغة وطريقته فيها ثم تحدَّث عن زهده وجوانب أخرى من حياته، ثم مؤلفاته وتلاميذه ووفاته.

وكانت له نظرات جيدة في بعض موضوعاته وبعضها رد فيه على بعض المعاصرين مثل دفاعه عن الإمام الحربي لما وصفه به بعض الكُتَّاب من «التزَمُّتْ» فأفرد لذلك فصلاً طريفاً عن ظُرفه وحبه للشعر ورواية بعض الأخبار والنوادر(٢١).

أما طريقته في تحقيق الكتاب فقد أجملها بالآتي الذي نذكره بتصرف شديد :(٢٢).

١ ـ تقويم الأصل بالرجوع إلى المصادر والإشارة إليها.
٢ ـ إضافة تعليقات موجزة لبيان بعض الأمكنة والمواضع وبعض الأعلام.
٣ ـ إيراد جميع النصوص التي نسبها السمهودي إلى «الأسدي»، مما قد لا يوجد في المخطوطة والإشارة إلى الموجود مع ذكر الخلاف في العبارات إن وجد.
٤ ـ الإشارة إلى ما نقله البكري منسوباً إلى السكوني أو غير منسوب، مما وجد له أصلاً في الكتاب. وكذا ما ذكره ياقوت الحموي.
٥ ـ تقويم عبارة الكتاب عند التحقق من تحريفها مع الإشارة إلى ذلك في الهامش إلاَّ في الكلمات التي تحتمل أكثر من وجه كأسماء الأعلام فقد أبقاها مشيراً

إلى مايراه صواباً في الهامش.

٦ ــ إبقاء بعض الأسماء المهملة، كما وردت والاكتفاء بوضع علامة استفهام بعد ذكرها.

٧ ــ لم يذكر في الهامش ما وقع في المخطوطة من تحريف مشيراً إلى أن هذا لا يفيد القارىء.

٨ ــ وضع مربعين حول الكلمات والعناوين التي لم ترد في الأصل.

والمتبع لتحقيق الكتاب يجد أن المحقق قد وفَّى بمعظم هذه الأسس التي وضعها في مقدمته. مع ملاحظة مايأتي :

١ ــ إن ما أشار إليه من وضع تعليقات موجزة لبيان بعض الأمكنة والمواضع وبعض الأعلام. لم يلتزم فيه بصفة الإيجاز وإنما أسهب في بعض تعليقاته إسهاباً يجعلها تدخل في باب الاستطراد، ففي ترجمة عمر بن فرج الرخجي، (ص ٢٨٦ – ٢٨٧) نجد ترجمة تقرب من صفحة، وكذلك في ترجمة زبيدة (ص ص ٢٨٨ – ٢٨٩) فقد تعدت المادة التي ذكرها من الإيجاز إلى سرد بعض الأخبار المتعلقة بنشأتها وسيرتها، وعقلها وحلمها، وغير ذلك. وكذلك عند الحديث عن «فيد» (ص ص ٣٠٦ – ٣٠٧) إذ نجد استطراداً طويلاً عن اختلاف المؤلفين في تحديدها وأكثرها منقولة عن المصادر بنصها. ومن ذلك التعليق على بيتين للخنساء ذكرت بها بعض المواضع إذ نجد النقل من ديوان الخنساء يأخذ مايقارب صفحتين. وهذا كله يخرج عن حد الإيجاز الذي شرطه المحقق على نفسه سابقاً والمطلوب في مثل هذه المواضع.

٢ ــ في المخطوط صور لموضع قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه منها أربع مرسومة في الأصل واثنتان أو أكثر بيَّض لها الناسخ فراغاً. وكان بالامكان رسم الصور الأربع بدلاً من تصوير صفحة الورقة التي تحتويها تلك الصور. أما الإشارة في الهامش إلى قول المؤلف «وقال ابن أبي سويد، صوَّره لي عمرو بن عثمان على هذه الصورة» (ص ٣٧٦) فيقول المحقق، ترك الناسخ الصور وكان قد خلى لبعضها بياضاً في الورقة لتصويرها» فغير صحيح. إذ أن الناسخ في هذا الموضع قد رسم ثلاث صور هي الموجودة على (ص ٣٨٠)

كما يتضح من المصورة. وبيَّض لصور أخرى هي المشار إليها في (ص ٣٨١). وكان بالامكان رسم الصور الموجودة في متن الكتاب.

٣ ــ لم يبين لنا المحقق ما إذا كان قد أدرج ما أخذه عن البكري والسمهودي في متن النص، أم أنه أفرده في الهامش. ومن تعقُّبي لبعض النصوص رأيت أنه أفردها في الهامش وهذا مما يحمد له.

٤ ــ شغل المحقق نفسه في دراسة حياة المؤلف، ومحاولة إثبات نسبة الكتاب له. ولكنه لم يبذل جهداً في دراسة الكتاب، من حيث مادته ومصادره ومن حيث ترتيبه وأسلوب المؤلف فيه، ومن حيث لغته، وموقعه بين كتب البلدان. ومكانة الحربي في مجال الجغرافية.

٥ ــ وضع المحقق بعض الرموز للمصادر التي قابلها على الكتاب مثل «س» للسمهودي، و «صف» لصفة جزيرة العرب «للهمداني» و «يا» لياقوت، ووضع «بك» لأبي عبيد البكري ولكنه فيما يبدو لم يلتزم بهذا الرمز الأخير بل نجده كثيراً ما يشير إلى البكري برمز (ب) إلا إذا كان يريد كتاباً آخر لم يذكر له رمزاً.

ومهما يكن من أمر فإن عمل الجاسر في تحقيق هذا الكتاب يعد عملاً على جانب من الإتقان أتبعه بفهارس متعددة جعلت مادته على طرف الثام فإلى جانب فهرس الموضوعات العامة نجد فهارس للأماكن والأعلام، والقبائل والجماعات، والشعر، والرجز، والكتب ثم إضافات وتصحيح ومما يلاحظ على هذه الطبعة اختلاف في ترقيم الصفحات وهو أمر أشير إليه في نهاية الكتاب.

أما الكتاب الثالث الذي أصدره حمد الجاسر في عام واحد مع كتاب «المناسك» فهو كتاب مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي صاحب «القاموس المحيط» (ت ٨١٧هـ)(٢٣) بعنوان : «المغانم المطابة في معالم طابة» وقد نشر منه قسماً واحداً هوَ قسم المواضع، وهو يمثل الباب الخامس من الكتاب كما وضعه مؤلفه، ويعد ــ كما يقول المحقق ــ أطول أبواب الكتاب. ولعله أهم قسم فيه (انظر ص : ع و ف). وقد بيَّن سبب اقتصاره على ذلك القسم بقوله : «لقد كان الأولى أن يطبع الكتاب كاملاً،

غير أن ما في الباب الأول منه من مصادمة لرأي محققي العلماء كالإمام تقي الدين بن تيمية وغيره، مما لا تتسع له صدور كثير من القراء إلا بعد التعليق على الأحاديث التي وردت فيه، وبيان ما في بعض آراء مؤلفه من خطأ، وهذا ما حملني على أن أدع هذا لأحد العلماء، ومن ثم يجرى طبعه(٢٤)».

نشر هذا الكتاب اعتماداً على مخطوطة وحيدة تضمها خزانة شيخ الإسلام «فيض الله أفندي» في استانبول رقمها ٢١٥٢٩، كُتِبَتْ عام ٨٦٦هـ في مكة المكرمة على يد ناسخها أحمد بن محمد أبي الخير بن فهد الهاشمي.

قدم المحقق للكتاب بمقدمة متوسطة تحدَّث فيها عن تواريخ المدينة وعن مؤلف الكتاب مجد الدين الفيروز أبادي، ثم تحدَّث عن الكتاب مشيراً إلى مصادر الفيروز أبادي وقد ذكر فيه أن المؤلف جمَّاع أكثر منه محققاً (ص : س)؛ ومع ذلك يشير إلى أنه يحاول أن ينقد فيصحح قولاً للزمخشري؛ كما يصحح بعض أغلاط ياقوت الحموي في «معجم البلدان». وهذا في حد ذاته يتعارض مع القول بأن المؤلف كان جمَّاعاً أكثر منه محققاً.

وتحدث المحقق عن عمله في الكتاب، فأجمله بأنه حاول إبراز نص صحيح مطابق لما وضعه المؤلف، كما حاول تصحيح كثير من الأسماء التي تحتاج إلى تصحيح، راجعاً إلى مصدر المؤلف من «معجم البلدان»، وأضاف ما لا يتم الكلام إلا به داخل مربعين، كما رجع إلى «وفاء الوفا» للسمهودي الذي استدرك على المؤلف وزاد، ثم اتبع الكتاب بفهارس شملت المواضع، والشعوب والقبائل، والأعلام، والشعر، والكتب، وفهرس الموضوعات العامة، إلى جانب ما ذيَّل به الكتاب من تصحيح واستدراك.

وتجدر الإشارة إلى ملاحظات نشرت في العرب بعنوان : «أغلاط في كتاب» «المغانم المطابة في معالم طابة» بقلم كاتب مجهول رمز إلى نفسه بالحروف (م.ح.ج)(٢٥) ملخصها كالآتي :

١ ــ أن خطأً حدث في تاريخ وفاة المؤلف الفيروز أبادي في صفحة العنوان، فقد جاءت سنة ٨٢٣هـ وكذلك في المقدمة (ص : س) فقد جاءت في ٢٠ شوال سنة ٨١٠ في مدينة زبيد محيلا إلى العقد الثمين (ج ٢ص ٤٠٠) وبالرجوع إلى هذا الكتاب وجد الناقد أن النص فيه يخالف ما ذكر في المقدمة أو في

صفحة العنوان فهو ١٠ شوال سنة ٨١٧هـ.

٢ ـــ في الكتاب ص ١٧٠ نص مضطرب يتحدث عن زِرْيَد كمربد من أعمال المدينة ينسب إليها أبو عبدالله الزريدي ولم يستطع المحقق توجيهها فأشار الناقد إلى أن المادة موجودة في تاج العروس وهي (زرند) والزرندي هو جد أسرة منهم مؤلف كتاب «تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب» وقد نقل في كتابه ذلك النص عن المغانم المطابة.

٣ ـــ ألحق المحقق في الحواشي ما ذكره السمهودي أو ياقوت قبله، وهناك مواضع أوردها الفيروز أبادي وفاته ذكر مواضع أورداها أو أحدهما.

٤ ـــ تعليقات المحقق ليست كافية ومنها ما يجزم به وهو محل نظر فأولى به أن يقول ولعله هو الموضع الفلاني .. الخ.

ليست الكتب الثلاثة السابقة كل الجهود التي بذلها حمد الجاسر في سبيل نشر كتب الجغرافية المتعلقة بجزيرة العرب وتحقيقها. والناظر في مجلة «العرب» التي أصدرها الجاسر في رجب ١٣٨٦هـ تشرين أول ١٩٦٦م وما زالت تصدر حتى كتابة هذه السطور يجد أن الجاسر قد جعل من صفحاتها على مدى أكثر من عشرين عاماً سجلاً متتابعاً للمواد التراثية المتعلقة بجغرافية الجزيرة العربية بما نشره فيها من نصوص محققة أو وصف للمخطوطات أو بحوث حول بعض المواضع أو تعليقات على المؤلفات من قبله ـــ وهي الأكثر ـــ أو من قبل المشاركين من الكتاب.

ومنذ أعداد السنة الأولى «للعرب» نجد حمد الجاسر يبدأ بنشر النصوص الجغرافية، يجمع المتناثر منها أحياناً من مصادر مختلفة، أو ينتزع بعضها من كتب مخطوطة أو مطبوعة، وأول ما نشره في المجلة نصوص من كتاب (مناهل اليمامة) لمحمد بن إدريس ابن أبي حفصة، الذي لم يستطع تحديد تاريخ حياته أو وفاته. والنصوص التي نشرها تتكون من مجموعة الإشارات إلى كتاب الحفصي في كتاب ياقوت (معجم البلدان) مع الإشارة إلى بعض ما ورد عنده في «المشترك وضعاً»، وقد أضاف إليها الجاسر ما يمكن أن يكون ذا صلة بالحفصي، أو ما يظن أنه من كتابه ولم يشر إليه ياقوت. ويكاد لا يتعدى جهد الناشر جمع المواد وترتيبها على حروف المعجم وضبطها بالشكل أحياناً والإشارة في مواضع قليلة إلى مظان النصوص.

● الهوامـش ●

(*) انظر للكاتب، «حركة إحياء التراث قبل توحيد الجزيرة»، الدارة، ع١، مج٢، ربيع الأول ١٣٩٥هـ/مارس ١٩٧٥م ص ٤٤ - ٦٢ و «حركة إحياء التراث بعد توحيد الجزيرة» (كتب العقيدة والتشريع) الدارة، ع٤، مج٣ صفر سنة ١٣٩٨هـ/يناير ١٩٧٨م ص ٨ - ٢١ و «حركة إحياء التراث بعد توحيد الجزيرة» (كتب التفسير والحديث) الدارة، ع٣، مج٤، شوال ١٣٩٨هـ/سبتمبر ١٩٧٨م وكتب التاريخ (١)، الدارة ع٤، مج٥ رجب ١٤٠٠هـ يونيه ١٩٨٠م ص ٢١ - ٢٨ و «حركة إحياء التراث بعد توحيد الجزيرة» (كتب التاريخ (٢)) الدارة ع٣، مج٥ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ، مارس ١٩٨٠م ص ٩ - ١٦ .

(١) الأصفهاني، الحسن بن عبدالله، بلاد العرب، مقدمة الناشر ص٧١.

(٢) صالح العلي، جزيرة العرب للأصعمي، مقدمة كتاب الأصفهاني : بلاد العرب ص١٠.

(٣) الأصفهاني، بلاد العرب ص٦٢، وانظر صورة خطاب منه إلى حمد الجاسر ص٦٤، وفيه يشير إلى أن الكتاب للأصعمي.

(٤) الأصفهاني، المصدر السابق، ص٢٥.

(٥) المصدر السابق، ص٢٦.

(٦) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٧) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٩) المصدر السابق، ص٤١ بتلخيص.

(١٠) المصدر السابق، ص٤٦ و ٤٧.

(١١) المصدر نفسه، ص٦٩.

(١٢) سرحان، حسين، بلاد العرب، تأليف الحسن بن عبدالله الأصفهاني، العرب مج٣، ج٢، ص ص ١١٠٦ - ١١١٢.

(١٣) العرب مج٥، ج٤ شوال ١٣٩٠هـ/ديسمبر ١٩٧٠م ص ص ٣٨٠ - ٣٨٣.

(١٤) بلاد العرب بين كاتبين، العرب مج٣ ج٢ شعبان ١٣٨٨هـ/نوفمبر ١٩٦٨م ص ص ١٦٩ - ١٧٢.

(١٥) المصدر السابق، ص١٧٠.

(١٦) الموضع نفسه.

(١٧) الموضع نفسه.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧٥ - ١٧٧.

(١٩) الحربي، أبو إسحاق إبراهيم، المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق حمد الجاسر، الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢١) مج٣ ج٢ شعبان ١٣٨٨هـ/نوفمبر ١٩٦٨م ومج٣ ج٣ رمضان ١٣٨٨هـ/ديسمبر ١٩٦٨م.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ص ١٠٣ - ١١٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٢٤) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، المغانم المطابة في معالم طابة، الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص : ف من المقدمة.

(٢٥) العرب مج٥ ج٥، ذو القعدة ١٣٩٠هـ/يناير سنة ١٩٧١م ص ٤٩٣ - ٤٩٤.